THE EDGE
CONSULTANCY

تقارير ذي إيدج القطاعية

اكتساح كامل:

جميع البنوك السعودية العشرة حققت نمواً في أرباح الربع الثاني

يوليو 2026

اكتساح كامل: جميع البنوك السعودية العشرة حققت نمواً في أرباح الربع الثاني

الملخص التنفيذي

أعلن كل بنك من البنوك العشرة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) عن ارتفاع في صافي الربح للربع الثاني من عام 2026، وهي نتيجة نادرة بما يكفي في أي سوق مصرفية لتستحق الذكر صراحةً. وبلغ الربح المجمّع للربع نحو 24.87 مليار ريال، أي ما يقارب 6.6 مليارات دولار وفق سعر ربط الريال، بارتفاع 8.2% عن الربع المماثل من 2025. وعلى مستوى النصف الأول، ارتفع صافي الربح المجمّع نحو 7.9% إلى 48.82 مليار ريال، مقابل 45.25 مليار ريال قبل عام. وتتطابق الأرقام حسابياً: أرباح الربع الأول البالغة 23.95 مليار ريال مضافاً إليها 24.87 مليار ريال في الربع الثاني تعطي إجمالي النصف الأول.

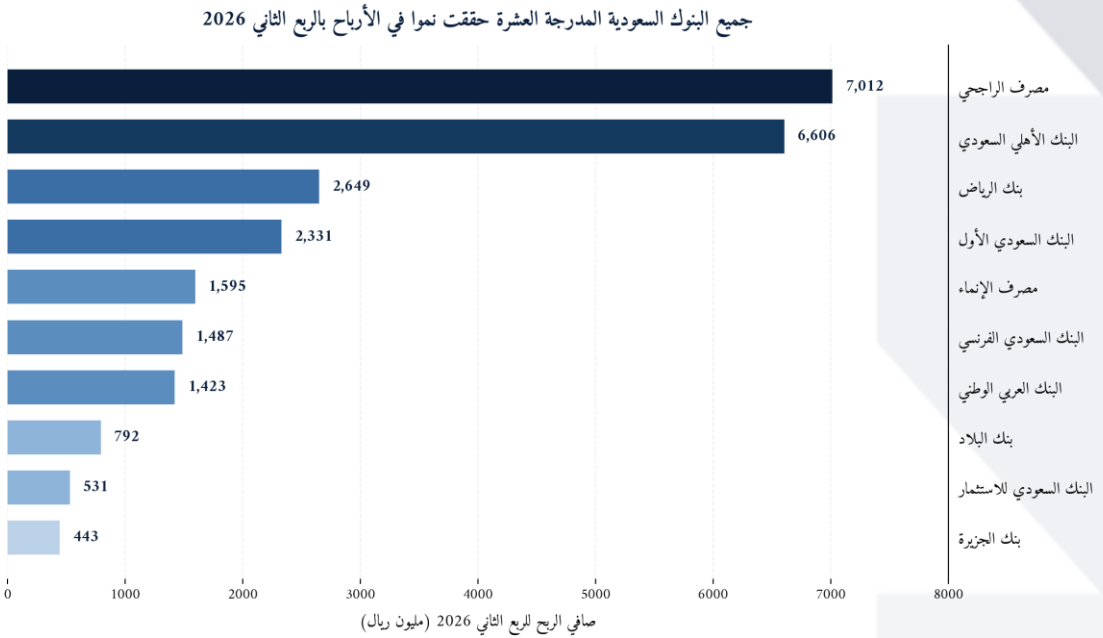

الشكل 1. صافي الربح العائد للمساهمين للربع الثاني 2026 للبنوك العشرة المدرجة. المصدر: إفصاحات السوق المالية السعودية (تداول).

وكان النمو واسع القاعدة فعلاً لا محمولاً على بنك أو بنكين. فقد كان مصرف الراجحي الأكبر ربحاً والأسرع نمواً في آنٍ واحد، بصافي ربح ربعي بلغ نحو 7.01 مليار ريال، بارتفاع 14.0% ومتجاوزاً متوسط تقديرات المحللين البالغ 6.6 مليارات ريال بحسب مجموعة بورصة لندن (LSEG). وتلاه البنك الأهلي السعودي بنحو 6.61 مليار ريال، بارتفاع 7.6%. وبينهما حقّق أكبر بنكين ما يقارب 55% من أرباح القطاع. أما على مستوى النسب، فقد جاء أسرع نمو من الطرف الأصغر في الجدول، بقيادة بنك الجزيرة عند 15.9%.

والقصة الأكثر فائدة تحليلياً تكمن في التفاوت بين البنوك، الذي تراوح بين 1.4% لدى مصرف الإنماء و15.9% لدى بنك الجزيرة. ولم يكن مردّ هذا التشتّت أداء الإيرادات، الذي كان متيناً عموماً عبر القطاع، بقدر ما كان اتجاه مخصصات الخسائر الائتمانية. فقد ارتفع ربح بنك الرياض 2.0% فقط رغم زيادة دخله التشغيلي نحو 5%، لأن صافي مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة ارتفع قرابة 29%. وفي المقابل استفاد البنك العربي الوطني من تراجع مخصصاته الربعية 16.7% وتراجع مخصصات النصف الأول 25.4%. وتفسّر المخصصات جانباً كبيراً من التفاوت في الربع، وإن لم تفسّره كله: فبنك الجزيرة حقّق أسرع نمو بفضل الأداء التشغيلي لا بتحرير مخصصات، والبنك السعودي الأول نمت أرباحه 9.6% رغم تراجع طفيف في الدخل التشغيلي.

والبيئة التشغيلية الأساسية داعمة لكنها ليست خالية من التعقيد. فقد كان نمو القروض على مستوى القطاع قريباً من 7% على أساس سنوي حتى مايو 2026 وفق بيانات البنك المركزي السعودي، مع تقدّم عدة بنوك على هذه الوتيرة، ويغذّي استمرار الطلب الائتماني المرتبط باستثمارات رؤية السعودية 2030 صافي دخل العمولات الخاصة. وفي المقابل تتعرض هوامش الإقراض لضغط من انخفاض أسعار الفائدة، الذي ينتقل مباشرةً عبر ربط الريال بالدولار الأمريكي من سياسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وقد عوّضت البنوك هذا الانضغاط حتى الآن عبر نمو الأحجام وتوسّع الودائع وتنويع دخل الرسوم والاستثمار. وما إذا كان بوسعها الاستمرار في ذلك خلال النصف الثاني هو السؤال المحوري للقطاع.

اكتساح كامل: جميع البنوك السعودية العشرة حققت نمواً في أرباح الربع الثاني

الربع بالأرقام

يعرض الجدول أدناه صافي الربح العائد للمساهمين للأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو 2026، مع نسبة التغير عن الربع المماثل من 2025. وتبلغ حصيلة جمع الأرقام الفردية 869,24 مليون ريال، بما يطابق إجمالي القطاع المعلن.

البنك	صافي ربح الربع الثاني **2026** (مليون ريال)	التغير عن الربع الثاني **2025**
مصرف الراجحي	7,012	+14.0%
البنك الأهلي السعودي	6,606	+7.6%
بنك الرياض	2,649	+2.0%
البنك السعودي الأول	2,331	+9.6%
مصرف الإنماء	1,595	+1.4%
البنك السعودي الفرنسي	1,487	+6.0%
البنك العربي الوطني	1,423	+6.5%
بنك البلاد	792	+3.4%
البنك السعودي للاستثمار	531	+3.6%
بنك الجزيرة	443	+15.9%
الإجمالي، عشرة بنوك	**24,869**	**+8.2%**

الجدول 1. صافي الربح بحسب البنك للربع الثاني 2026، وهو الربح العائد للمساهمين للأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو 2026. المصادر: إفصاحات تداول؛ أرقام؛ عرب نيوز.

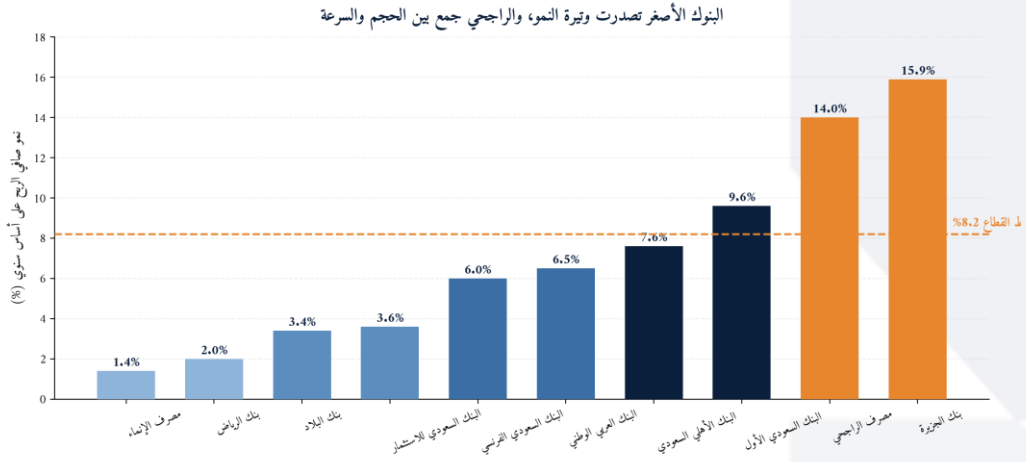

الشكل 2. نمو الأرباح سنوياً بحسب البنك في الربع الثاني 2026 مقابل متوسط القطاع. المصادر: إفصاحات تداول؛ أرقام.

اكتساح كامل: جميع البنوك السعودية العشرة حققت نمواً في أرباح الربع الثاني

الحجم والتركّز: أين تتمركز الأرباح

تتّسم أرباح القطاع المصرفي السعودي بتركّز مرتفع. فقد حقّق مصرف الراجحي وحده نحو 28.2% من أرباح البنوك العشرة المجمّعة في الربع الثاني، والبنك الأهلي السعودي 26.6% إضافية. ومعاً استحوذ البنكان على ما يقارب 54.8% من أرباح القطاع، بما يعني أن البنوك الثمانية المتبقية تقاسمت أقل قليلاً من النصف. ولهذا التركّز أثر في التفسير: فارتفاع إجمالي القطاع بنسبة 8.2% هو إلى حد بعيد حديث عن مؤسستين اثنتين.

والبنكان ليسا متكافئين في طبيعتهما. فالبنك الأهلي السعودي هو الأكبر ميزانيةً، بإجمالي موجودات يقارب 1.245 تريليون ريال في نهاية النصف الأول، بارتفاع 3.6% على أساس سنوي. أما مصرف الراجحي فسجّل موجودات تناهز 1.05 تريليون ريال، غير أنه حوّل تلك القاعدة الأصغر إلى ربح أعلى، ونمّى أرباحه بضعف وتيرة البنك الأهلي تقريباً. فقد بلغ ربح الراجحي في النصف الأول 13.76 مليار ريال بارتفاع 14.2%، مقابل 13.03 مليار ريال للأهلي بارتفاع 7.2%. وبعكس الفارق نمو الدخل التشغيلي الأقوى لدى الراجحي.

الشكل 3. مؤسستان تحققان أكثر من نصف أرباح القطاع. المصدر: حسابات ذا إيدج على إفصاحات تداول.

ويوضّح رسم الحجم مقابل الوتيرة هذا النمط. فمعظم البنوك الكبيرة نمت عند متوسط القطاع أو دونه، بينما نمت معظم البنوك الصغيرة بوتيرة أسرع انطلاقاً من قواعد أدنى. ويمثّل مصرف الراجحي الاستثناء الواضح، إذ ينفرد في الزاوية العليا اليمنى بوصفه البنك الوحيد الذي يجمع بين أعلى ربح مطلق ونمو يفوق المتوسط بوضوح. ويحتل بنك الجزيرة الزاوية المقابلة، مسجلاً أسرع نمو في القطاع من أصغر قاعدة.

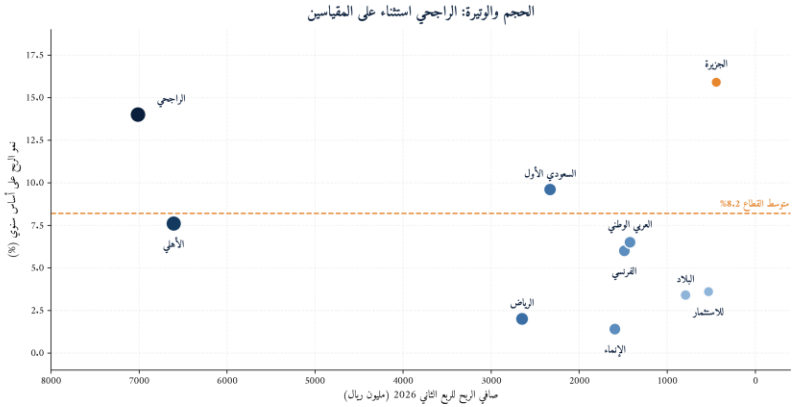

الشكل 4. الحجم مقابل الوتيرة: حجم الربح في مواجهة معدل النمو، الربع الثاني 2026. المصدر: تحليل ذا إيدج لإفصاحات تداول.

الميزانية العمومية: الحجم والنمو والكفاءة

الربح ليس سوى نصف الصورة في العمل المصرفي؛ والنصف الآخر هو الميزانية التي تولّده. ويظل البنك الأهلي السعودي أكبر مؤسسات القطاع، بإجمالي موجودات يقارب 244.7,1 مليار ريال في 30 يونيو 2026، بارتفاع 3.6% سنوياً و2.9% منذ ديسمبر 2025. وتلاه مصرف الراجحي بموجودات تناهز 1.05 تريليون ريال، ثم بنك الرياض بنحو 534 مليار ريال بارتفاع يقارب 9%. وتحوز هذه المؤسسات الثلاث مجتمعةً ما يزيد على 2.8 تريليون ريال من الموجودات. وتضع بيانات البنك المركزي السعودي إجمالي موجودات الجهاز المصرفي عند نحو 5.07 تريليون ريال بحلول فبراير 2026، بارتفاع سنوي يقارب 9%، وتستحوذ البنوك العشرة المدرجة على الغالبية العظمى من هذا الإجمالي.

والسمة اللافتة هي العلاقة العكسية بين الحجم وزخم الميزانية. فأكبر بنكين نمت موجوداتهما بأبطأ وتيرة، بينما توسّعت البنوك المتوسطة والأصغر بوتيرة أسرع بكثير. فقد نمت موجودات بنك الرياض نحو 9% وبنك البلاد 15.2%، والأخير إلى جانب نمو قروض بلغ 15.3% ونمو ودائع بلغ 18.8%. ونمت قروض البنك العربي الوطني 10.4%. وقياساً بنمو قروض القطاع البالغ نحو 7% حتى مايو 2026، فإن البنوك الأصغر تنمو إذاً بوتيرة أسرع من كبار القطاع، وإن كان نصف سنة واحد نافذة أقصر من أن توصف بأنها تباعد استراتيجي دائم.

اكتساح كامل: جميع البنوك السعودية العشرة حققت نمواً في أرباح الربع الثاني

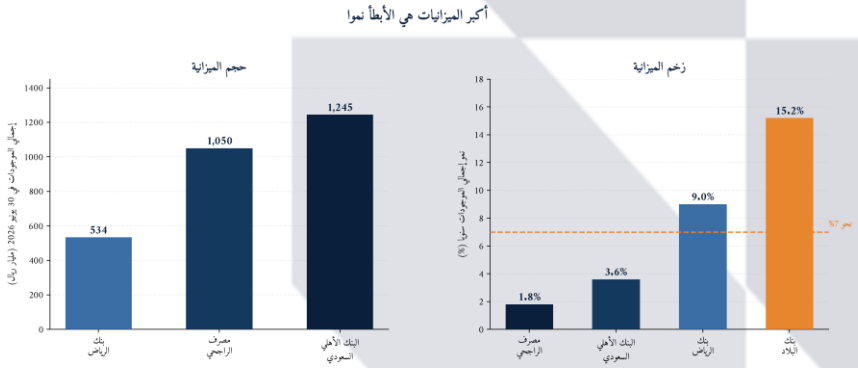

الشكل 5. حجم الميزانية وزخمها، حيثما أُفصح عنه في نهاية النصف الأول. المصادر: إفصاحات البنوك؛ البنك المركزي السعودي.

ويظهر هذا الفارق في العوائد. فبقياس ربح الربع الثاني محسوباً سنوياً على إجمالي الموجودات في نهاية الفترة، وهو مؤشر مبسّط لا نسبة عائد رسمية على متوسط الموجودات، سجّل مصرف الراجحي نحو 2.67%، متقدّماً بوضوح على البنك الأهلي السعودي عند نحو 2.12% وبنك الرياض عند نحو 1.98%. ومن ثمّ يحقّق الراجحي عائداً أعلى مادياً من ميزانية أصغر بنحو 16% من ميزانية البنك الأهلي. ويظل نشاطه للأفراد، الممول إلى حد كبير بحسابات جارية منخفضة الكلفة، السبب البنيوي وراء ذلك.

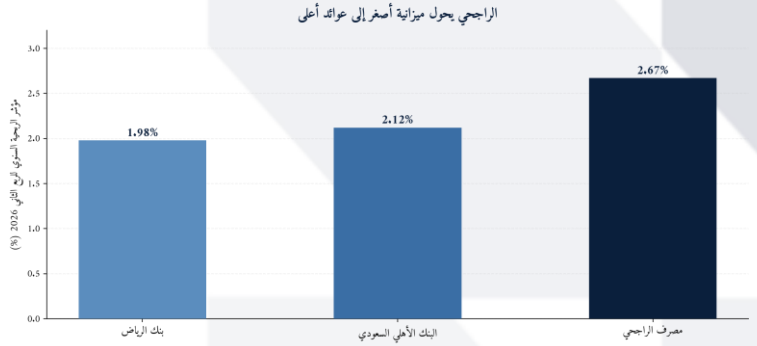

الشكل 6. مؤشر ربحية: ربح الربع الثاني 2026 محسوباً سنوياً على موجودات نهاية الفترة. حساب ذا إيدج، وهو غير قابل للمقارنة بنسب العائد على متوسط الموجودات التي تعلنها البنوك.

ويعزّز تركيب القطاع هذه النتيجة. فقد أفادت ستاندرد آند بورز غلوبال للتصنيفات الائتمانية في يوليو 2026 بأن المصارف الإسلامية تستحوذ على نحو 76% من موجودات القطاع المصرفي السعودي، ما يجعل المملكة واحدة من أكبر أنظمة الصيرفة الإسلامية في العالم. وخلال السنوات الخمس الماضية تضاعفت موجودات أكبر أربعة مصارف إسلامية، وهي الراجحي والإنماء والبلاد والجزيرة، بأكثر من الضعف، بنمو قدره 2.1 مرة مقابل 1.8 مرة لأكبر ستة نظراء تقليديين. ويمثّل التمويل الأفراد نحو 53% من محافظ قروض المصارف الإسلامية والتمويل المؤسسي نحو 38%، وهو توزيع يتشكّل بقوة بفعل حجم نشاط الراجحي للأفراد.

ما الذي حرّك النتائج

حجم الإقراض يقوم بالدور الأكبر

يظل نمو الائتمان المحرّك الرئيسي للقطاع. فقد بلغ نمو القروض على مستوى القطاع نحو 7% على أساس سنوي حتى مايو 2026 وفق بيانات البنك المركزي السعودي، وأعلنت عدة بنوك توسّعاً أسرع بكثير في تاريخ الميزانية عند نهاية النصف. فقد نمت محفظة قروض البنك العربي الوطني 10.4% ومحفظة بنك البلاد 15.3%، مع نمو ودائع بلغ 18.8% لدى الأخير. وكان البنك السعودي الأول قد أعلن نمو صافي القروض والسلف 10% سنوياً في الربع الأول إلى جانب نمو ودائع بلغ 14%.

الهوامش تنضغط مع تراجع أسعار الفائدة

يأتي الضغط المقابل من أسعار الفائدة. فلأن الريال السعودي مرتبط بالدولار الأمريكي، تتبع أسعار الفائدة المحلية سياسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن كثب، وكان الاتجاه الأخير نزولياً. ويقلّص انخفاض الفائدة الهامش الذي تجنيه البنوك من الإقراض، ولذلك كان على نمو الأرباح أن يأتي من الأحجام واستقطاب الودائع والدخل غير التمويلي لا من توسّع الهوامش. ويجسّد البنك السعودي الأول هذا التوتر بدقة: فقد تراجع دخله التشغيلي في النصف الأول 1% إلى 275,7 مليون ريال، ومع ذلك ارتفع صافي ربحه 4% إلى 417,4 مليون ريال، وهو تحسّن تحقّق أسفل خط الإيرادات.

اكتساح كامل: جميع البنوك السعودية العشرة حققت نمواً في أرباح الربع الثاني

دخل الرسوم والاستثمار والصرف يسدّ الفجوة

تكرّرت الإشارة إلى تنوّع مصادر الدخل في الإفصاحات. فقد ارتفع الدخل التشغيلي للبنك الأهلي السعودي في الربع الثاني 11.3% على أساس سنوي إلى 10.58 مليار ريال، مدفوعاً بزيادة 11.4% في صافي دخل التمويل والاستثمار، وارتفاع 34% في إجمالي مكاسب ودخل الاستثمار، ونمو 3.3% في صافي دخل الصرف الأجنبي. وعزا البنك العربي الوطني نتيجته إلى مكاسب الأدوات المالية ودخل الصرف وصافي دخل العمولات الخاصة مجتمعةً. والنمط عبر القطاع هو اتكاء البنوك بقوة أكبر على الإيرادات غير الإقراضية لحماية أرباحها مع تضيّق الهوامش. وتجدر ملاحظة تحذيرية بشأن أسس المقارنة: عدة أرقام متداولة على نطاق واسع من هذه الإفصاحات هي مقارنات متتابعة لا سنوية، ولا ينبغي الخلط بينهما.

المخصصات: عامل التأرجح الحقيقي

يكمن التفسير المفرد الأوضح لكون أداء إيرادات متقارب عموماً قد أنتج معدلات نمو تراوحت بين 1.4% و15.9% في مخصصات الخسائر الائتمانية. فقد تباين اتجاه المخصصات بحدة بين البنوك، وحدّد في عدة حالات ما إذا كان ربع تشغيلي جيد سيُترجم إلى رقم ربح قوي. ولم يكن العامل الوحيد، والاستثناءات ذات دلالة، لكنه المتغير الذي يفسّر التفاوت على أفضل نحو.

ويمثّل بنك الرياض الحالة الأكثر دلالة. فقد ارتفع دخله التشغيلي 5% إلى 4.73 مليار ريال، وهي نتيجة محترمة، لكن صافي مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وغيرها ارتفع نحو 29%، فحصر نمو صافي الربح عند 2.0%. وسار البنك العربي الوطني في الاتجاه المعاكس، بتراجع مخصصاته الائتمانية الربعية 16.7% ومخصصات النصف الأول 25.4% إلى 315 مليون ريال من 422 مليون ريال. وجاء بنك البلاد أقرب إلى موقع بنك الرياض، بارتفاع مخصصات النصف الأول 25.2%. وسار البنك السعودي الأول في الاتجاه الآخر مجدداً، محوّلاً تراجعاً قدره 1.6% في الدخل التشغيلي إلى نمو أرباح بلغ 9.6%، وهي نتيجة تحقّقت أسفل خط الإيرادات.

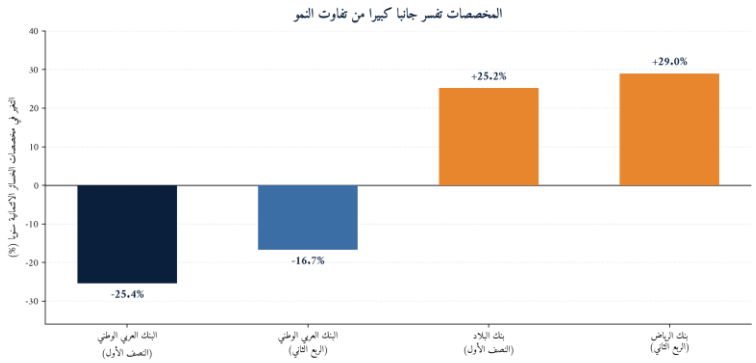

الشكل 7. تباين المخصصات بين البنوك في الربع الثاني والنصف الأول 2026. المصادر: إفصاحات البنوك؛ رويترز؛ أرقام.

وثمة تحذير جوهري واحد. فارتفاع المخصصات ليس دليلاً تلقائياً على تدهور جودة الأصول: إذ تعكس المخصصات وفق محاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة نموّ المحفظة وافتراضات النماذج والتقديرات الاستشرافية بقدر ما تعكس مشكلات متحققة، ويستلزم النمو السريع للقروض حسابياً مخصصات أعلى حتى على محفظة مستقرة الجودة. وبالمثل قد يجمّل تراجع المخصصات الأرباح على نحو لا يتكرر. لذا ينبغي قراءة نمو الأرباح إلى جانب خط المخصصات، والتعامل مع التفاوت الحالي بوصفه فارقاً في التوقيت والسياسة لا حكماً على جودة الائتمان في القطاع.

اكتساح كامل: جميع البنوك السعودية العشرة حققت نمواً في أرباح الربع الثاني

صورة النصف الأول والمسار

يمثّل إجمالي النصف الأول البالغ 48.82 مليار ريال ارتفاعاً بنحو 7.9% عن 45.25 مليار ريال المسجلة في النصف الأول من 2025. ويُظهر التوزيع الربعي زخماً ثابتاً لا متسارعاً: 23.95 مليار ريال في الربع الأول بارتفاع 7.6%، تلتها 24.87 مليار ريال في الربع الثاني بارتفاع 8.2%. فقد نما الربعان كلاهما، ونما الثاني بوتيرة أسرع هامشياً، لكن القطاع يسير دون وتيرة العام السابق بكثير، حين ارتفعت أرباح النصف الأول قرابة 19%.

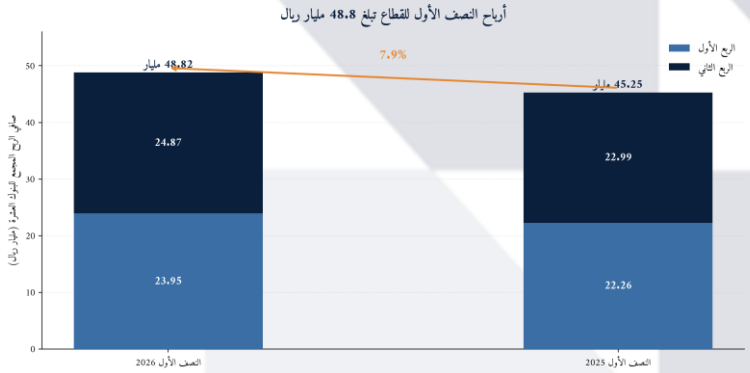

الشكل 8. صافي الربح المجمّع للنصف الأول للبنوك العشرة المدرجة مع التوزيع الربعي. المصادر: أرقام؛ إفصاحات تداول.

ويستحق هذا التباطؤ وضعه في سياقه لا القلق منه. فقد استفادت فترة المقارنة في 2025 من دورة إقراض قوية على نحو غير معتاد وبيئة فائدة أعلى. وحقّق القطاع 92.52 مليار ريال في عام 2025 بكامله، بارتفاع 16.17% عن 79.64 مليار ريال في 2024، وأشارت تعليقات السوق إلى احتمال تجاوز 100 مليار ريال في 2026. غير أن بلوغ هذه العتبة يتطلب أكثر من مجرد تكرار النصف الأول: فمضاعفة 48.82 مليار ريال المسجلة حتى يونيو تعطي 97.64 مليار ريال، أي دون الهدف. ويستلزم بلوغ 100 مليار ريال أرباحاً في النصف الثاني تقارب 51.18 مليار ريال، أي أعلى بـ4.8% من النصف الأول من 2026 وبـ8.3% من 47.27 مليار ريال المحققة في النصف الثاني من 2025. وهذا ممكن لكنه يتطلب تسارعاً لا استمرارية، والهوامش تتحرك في الاتجاه المعاكس.

لماذا يهم ذلك للاقتصاد الأوسع

البنوك السعودية هي الوسيط المالي الرئيسي لأكبر اقتصاد في العالم العربي، ما يجعل أرباحها مؤشراً معقولاً على صحة الطلب الائتماني المحلي والقطاع غير النفطي. وربعٌ نمت فيه أرباح البنوك المدرجة العشرة جميعها، مع توسّع محافظ القروض عبر مؤسسات من كل الأحجام، يشير إلى نشاط إقراضي لا يزال مرناً وإلى جهاز مصرفي يواصل تمويل استثمارات الإسكان والبنية التحتية والمشاريع الكبرى التي تقع في صميم رؤية السعودية 2030.

والاتساع أهم من المستوى. فالنمو المتركّز في مؤسسة أو اثنتين قد يعكس ميزة خاصة بالمنشأة؛ أما النمو عبر البنوك العشرة جميعها، امتداداً من أكبر البنوك الشاملة إلى أصغر المتخصصة، فيشير إلى طلب ائتماني واسع نسبياً، وإن كانت نتائج البنوك وحدها لا تثبت توزيعه عبر القطاعات أو فئات المقترضين. كما يوحي التوسّع الموازي في الودائع لدى عدة بنوك بأن ظروف التمويل، وإن كانت أكثر إحكاماً من سنوات سابقة، لم تصبح بعد قيداً ملزماً على الإقراض.

اكتساح كامل: جميع البنوك السعودية العشرة حققت نمواً في أرباح الربع الثاني

الآفاق والمخاطر

ثلاثة متغيرات ستحدّد مسار النصف الثاني.

- أسعار الفائدة. مع ربط الريال بالدولار، تنتقل سياسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي مباشرةً إلى هوامش الإقراض المحلية. وأي تيسير إضافي سيضغط الهوامش، مستلزماً نموّ أحجام أسرع أو دخل رسوم أعلى لإدامة توسّع الأرباح.
- المخصصات. التفاوت الظاهر في الربع الثاني هو المصدر الأرجح للمفاجأة في أي من الاتجاهين. فالبنوك التي حرّرت مخصصات أو خفّضتها تواجه مقارنة أصعب لاحقاً؛ وتلك التي بنتها ربما تكون قد أوجدت مساحة لنمو معلن أقوى مستقبلاً.
- كلفة التمويل والمنافسة على الودائع. تجاوز نمو القروض نمو الودائع في أجزاء من القطاع خلال فترات سابقة، ما دفع البنوك نحو إصدارات أسواق الدين. وإذا اشتدت هذه الديناميكية، سترتفع كلفة التمويل في الوقت ذاته الذي تتراجع فيه عوائد الأصول.

ويبدو ميزان المخاطر قابلاً للإدارة لا خالياً من التحديات. فاستمرار استثمارات رؤية السعودية 2030 والإنفاق الرأسمالي الحكومي ينبغي أن يدعم الطلب الائتماني، ويدخل القطاع النصف الثاني برأسمال جيد وجودة أصول مستقرة عموماً. وقد تجاوز مصرف الراجحي متوسط تقديرات المحللين البالغ 6.6 مليارات ريال بحسب مجموعة بورصة لندن، وجاء البنك العربي الوطني أعلى من التوقعات بنحو 9%، بينما كان مصرف الإنماء المتأخر اللافت بين البنوك الكبرى. والسؤال المحوري ليس ما إذا كانت الأرباح ستواصل النمو، بل ما إذا كان بوسعها مجاراة الإقراض مع تضيّق الهوامش وعودة المخصصات إلى مستوياتها الطبيعية.

المنهجية وملاحظة التحقق

جميع أرقام البنوك هي صافي الربح المعلن العائد للمساهمين للأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو 2026، مأخوذة من إفصاحات السوق المالية السعودية ومراجَعة مقابل بيانات أرقام المستقاة من تداول، وتغطية عرب نيوز لإفصاحات السوق، وتغطية رويترز لبنك الرياض، وفوربس الشرق الأوسط. وقد جرى التحقق من الاتساق الداخلي في اتجاهين: مجموع الأرقام العشرة الفردية يبلغ 869,24 مليون ريال بما يطابق إجمالي القطاع المعلن، وإجمالي الربع الأول المؤكد البالغ 23.95 مليار ريال مضافاً إليه 24.87 مليار ريال في الربع الثاني يتطابق مع رقم النصف الأول البالغ 48.82 مليار ريال. ورقم البنك السعودي الأول الربعي مشتق من ربح النصف الأول المعلن البالغ 417,4 مليون ريال مطروحاً منه ربح الربع الأول البالغ 086,2 مليون ريال. ونسب التغير سنوية مقابل الربع المماثل من 2025 ما لم يُذكر خلاف ذلك. ويستخدم المعادل الدولاري سعر ربط الريال البالغ نحو 3.75 ريالات للدولار. وأرقام أرباح القطاع لعام 2025 البالغة 92.52 مليار ريال وقاعدة 2024 البالغة 79.64 مليار ريال مأخوذة من أرقام وCNBC عربية للبنوك العشرة المدرجة، ورقم النصف الثاني من 2025 البالغ 47.27 مليار ريال مشتق بطرح النصف الأول من العام الكامل. وأرقام الدخل التشغيلي للبنك الأهلي السعودي معروضة على أساس سنوي؛ وعدة أرقام متداولة من الإفصاح ذاته هي مقارنات متتابعة مع الربع الأول ولم تُستخدم هنا. وبيانات موجودات الجهاز المصرفي هي إحصاءات البنك المركزي السعودي على مستوى النظام وتغطي نطاقاً أوسع من البنوك العشرة المدرجة. وإجمالي الموجودات أرقام نهاية فترة في 30 يونيو 2026 كما أُفصح عنها، ولم تُفصح جميع البنوك العشرة عن موجوداتها وقت الإعداد، لذا تغطي مقارنات الميزانية المؤسسات التي أفصحت عنها. ومؤشر الربحية حساب من إعداد ذا إيدج باستخدام ربح ربعي محسوب سنوياً على موجودات نهاية الفترة لا متوسط الموجودات، وهو لذلك مؤشر مبسّط غير قابل للمقارنة المباشرة بالنسب التي تعلنها البنوك. وأرقام البنك السعودي الفرنسي والبنك السعودي للاستثمار وبنك الجزيرة متسقة مع إجماليات القطاع المطابقة. هذه المادة للعلم فقط ولا تمثل نصيحة استثمارية؛ وينبغي إعادة التحقق من الأرقام مقابل المصادر أدناه قبل إعادة النشر.

اكتساح كامل: جميع البنوك السعودية العشرة حققت نمواً في أرباح الربع الثاني

المصادر والمراجع

المراجع مرقّمة؛ ويوصل كل منها بمصدر أوّلي أو موثوق. البيانات محدَّثة حتى *24* يوليو *2026*.

إفصاحات السوق وبيانات القطاع

[1]السوق المالية السعودية (تداول): الإفصاحات المالية الأولية للبنوك العشرة المدرجة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2026. - الرابطالسوق المالية السعودية (تداول)

[2]أرقام: نتائج القطاع المصرفي السعودي وتقارير الشركات المستقاة من تداول. - الرابطأرقام

[3]البنك المركزي السعودي: الإحصاءات النقدية والمصرفية، نمو قروض القطاع حتى مايو 2026. - الرابطالبنك المركزي السعودي (ساما)

[4]موجودات البنوك السعودية ترتفع إلى 5.07 تريليون ريال بنمو 8.98% سنوياً (بيانات ساما). - الرابطالبنك المركزي السعودي (عبر عرب نيوز)

تغطية النتائج

[5]المصارف الإسلامية تستحوذ على نحو 76% من موجودات القطاع؛ نمو موجودات أكبر أربعة مصارف إسلامية 2.1 مرة مقابل 1.8 مرة للنظراء التقليديين. - الرابطستاندرد آند بورز غلوبال (عبر عرب نيوز)

[6]البنوك السعودية تسجل أرباحاً قوية في الربع الثاني 2026؛ نمو القروض والدخل المتنوّع يعوّض ضغط الهوامش. - الرابطفوربس الشرق الأوسط

[7]أرباح بنك الرياض في الربع الثاني ترتفع 2% مع ارتفاع الدخل التشغيلي؛ المخصصات ترتفع 29%. - الرابطرويترز

[8]بنك البلاد والبنك العربي الوطني يعلنان ارتفاع أرباح الربع الثاني. - الرابطعرب نيوز

[9]البنك الأهلي السعودي يعلن 13.03 مليار ريال أرباحاً للنصف الأول 2026؛ إجمالي الموجودات 1.245 تريليون ريال. - الرابطإفصاح البنك الأهلي السعودي

[10]البنك السعودي الأول يحقق 417,4 مليون ريال صافي ربح للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2026. - الرابطالرياض ديلي

المقارنات والبيانات التاريخية

[11]أرباح البنوك السعودية 2025 تبلغ 92.5 مليار ريال بنمو 16%، متجاوزة التوقعات بنسبة 2%. *CNBC* - الرابط عربية

[12]أرباح البنوك السعودية المدرجة 92.52 مليار ريال في 2025 بنمو 16.17% مقابل 79.64 مليار ريال في 2024. - الرابطأرقام، تقرير القطاع

[13]البنوك السعودية تحقق أرباحاً قياسية في الربع الأول 2026 بلغت 23.95 مليار ريال بارتفاع 7.6%. - الرابطعرب نيوز

[14]أرباح البنوك السعودية في النصف الأول 2025 بلغت 45.25 مليار ريال، وهي قاعدة المقارنة السنوية. - الرابطأرقام

إخلاء مسؤولية: تُقدَّم هذه المادة لأغراض المعلومات فقط ولا تمثل نصيحة استثمارية أو مالية أو قانونية أو ضريبية. ورغم الاعتقاد بموثوقية المصادر، لا يُقدَّم أي ضمان بشأن الدقة أو الاكتمال. وينبغي للقراء طلب مشورة مهنية مستقلة قبل اتخاذ قرارات مالية.

حقوق النشر © 2026 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به. لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى". لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى". قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج". على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.

هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقا لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقا لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.
edgeconsultancykw.com — +965-22286370
القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتبC11
مدينة الكويت، دولة الكويت